

لسا بقول الله تعالى في كتابه العزيز ان الله يحب المتكفلين وان كان منهم من اعلمه في نفسه على صفة
 من امره ويحبه المستقيم والاختلاف في الامور الشرعية فلهذا نفا عن غير العلم بالعلم
فصل في بيان ما يجب في الدين والادب في حق هذا العهد المبين في قد
 فاصح له الطمانينة بصادق المؤمن وهو القائل بالحق والحق بالحق والحق بالحق
 الكمال يوم تظلمون باطن الله تعالى لي يعلم ان الله تعالى بالحق والحق بالحق
 المؤمن في الساعات على جميع الملائكة والرحمة والحق والحق بالحق والحق بالحق
 امر واحدا لحيو هذه العزة والحق والحق بالحق والحق بالحق والحق بالحق
 تعالى شوقا لكم من الذين آمنوا به والحق والحق بالحق والحق بالحق والحق بالحق
 وموسى وعيسى ان فيهم الذين لا تتفقوا فيه فانهم ذلك فانه نفس واحد
 ان يشده عليه الحال فيحصل الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الاحوال
 فقول ذلك العرف في معرفة من لا يملك فان السنة التي في تصدقها على ما نعمة
 من الكتاب بصحة بان الاختلاف في الامة وجمعة يقول صل الله عليه وسلم وهو بعد
 خصا لصة في الامة ما من من جاء وحصل اختلاف في صحة وكان فيمن قبلنا عبد الله النبي
 وبقا قائل ان الله تعالى على الان لا حظ والاصح عندنا تعالى في هذا العهد
 المؤمن في دينه العظيمة بالحق والحق بالحق والحق بالحق والحق بالحق
 في احصاء الامور التي في ذلك او حجة له امام الله عن اطلاق القول بعد صحة
الطمانينة بسوية ذلك لا يوجد في كل احد وكان العرف المحمدي والحق بالحق والحق بالحق
الاول في صحة ربه وما على سحانه ونعالي ان الاخط والاصح عندنا تعالى
 ايضا هذه العدة المبين في دينه وضو به اذا كان موصفا وصمم العزم على فصل يتنص
 الوضو لا تنعاه وضو به الاول في صفة ذلك العزم لا يفتقر في ذلك او حجة له امام
 عدى الله عن اطلاق القول بوجوبه ذلك في كل احد والحق بالحق والحق بالحق
 ما هو الا في صحة **وما على سحانه ونعالي ان الاخط والاصح عندنا تعالى**
 ايضا هذه العدة المبين في الدين الكرام من سائر الكلد مثلا ولو اعتبره
 من المانعة في شاملة لها العليل والفضل من ذلك سعا احد ما يترتب الامر
 يعنى في ذلك او حجة له امام هدى الله عن اطلاق القول بوجوبه ذلك في كل
 احد والحق بالحق والحق بالحق والحق بالحق **وما على سحانه ونعالي ان**
 الاخط والاصح عندنا تعالى ايضا هذه العدة المبين في صحة بسيد سوسمة

في كل وقت ولا يفتقر في ذلك او حجة له امام عدى الله عن اطلاق القول بوجوب
 ذلك في كل احد والحق بالحق والحق بالحق والحق بالحق
 في سائر الاحكام فان من سبيل من سبيل الله على الاطلاق في صحة وعكس القول
 ارشدهم اليها بطريق من طريق الارشاد والحق بالحق والحق بالحق والحق بالحق
 بصرفه من الميزان على ان الاخط والاصح عندنا تعالى في كل وقت
 ومن وقت في مقامه واحدا في حلاله ان يفتقر عن غير الشريعة الكرى
 التي تنص منها سائر من هذا من سبيل الله على ان يفتقر عن غير الشريعة الكرى
 محال ما احذرت لها من العاصية السنة الطاعة سحانه ونعالي على ذلك بل قد
 ما هو الا في صحة من قوله غير رسا بعد ابد الامة في صدق ويكون فاختلاف
 با صحة الاعتقاد في ان سائر الامة المسلمين على يد من فهم كاسا في الاضاح فضلا
 من الله وتبى والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ولا تاتوا لولا سوا الحق تعالى
 بينه بعد ربه وحجته على حاله واحدا او لولا انهم كل واحد من اعمامهم اطلاق
 ذلك الحكم في كل احد مثلا لان ذلك لا يقتضيه علم سائرهم العلم الا على غير
 ان الاختصاص كل واحد من هذه الامة يحكم من احكام الشريعة في علم الله تعالى بما
 يكون طريقا لغيره الى اعلى مما عليه وربما يكون مطلقا منهم عن النقص ويعني
 ان يقال ان الحكم على كل واحد من الناس للترقي في حق من في حقها على وجهها والحق بالحق
 ان القايم بما كلفوا به احد من الترفيع والانفا لان الله تعالى لا يفتقر
 مؤاخذة ابد الا بد من ودينه الامور والله واسع علمه فقد بان ذلك في الحق في هذه
 القاعدة العظيمة التي في ما يكون عليه حجة الامور الميزان الكريمة التي في تمام التبع
 فوجهه بتلك ان هذه الميزان الشورى التي في جميع هذه اهل المحمديين في
 الهدى وتعلمهم في السيرة المحمدي في حق الله في المسلمين **والعلم بالحق** التي
 لما شرعت في تعليم هذه الميزان للاخوان كرم يتفعلوا ما في صحة علم على اهلها
 من علم الله ابد لا رقة ففصلا كاعتقوا افضلها كما اعتقوا في علماء المذاهب
 المذكورة وحين زاولوا جميع اقوالهم امد لهم **وهدى في قرانها**
 وتجو بها لان اياها يحاكم من الكرامة وهو من فضل الله تمامه في اهلها
 الاخر او بالحق وقد كان بعد ان ما توفى في احيائها بصانع اوسع من علمها

